

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول

123



أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية و الإقليمية

من إعداد الباحث

اسم الباحث: منصور منال

العنوان الكامل: حي 1013مسكن عمارة 82 رقم 04 الخروب قسنطينة

البريد الالكتروني:
mansour-manel@ hotmail.fr

إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية و الإقليمية

الملخص:

شهدت المؤسسات المالية، المصرفية والأسواق المالية على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القـرن العشـرين، تمثلت في اللجوء إلى التمويل من خلال الأسواق المالية الدولية، خاصة في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،فضـلا عـن برامج التحرر المالي والحد من القيود المفروضة على حركات رؤوس الأموال بين الأسواق.

صاحب هذا التطور تفاقم المخاطر من جهة وعجز سبل التغطية التقليدية في التخلص منها من جهة ثانية،هذا مادفع تأسيس حقل معرفي جديد عنوانه"إدارة المخاطر"ليشكل العمود الفقري للثقافة المالية الجديدة التي تستلزم وضع الاستراتيجيات ،الاعتماد على أسلوب علمي في قياس المخاطر وعلى كفاءة وخبرة العاملين فيها، وتفعيل وظيفة المصارف المركزية و القطرية و الإقليمية في حل الأزمات، ذلك للوصول إلى الإدارة السليمة للمخاطر في المؤسسات المالية، المصرفية والأسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، مخاطر الائتمان، المصارف المركزية،اتفاقية بازل.

Summary

During the last decade of the 20th century, financial and banking enterprises have witnessed a lot development at the international level. This led them to use finance through the international financial markets, especially since there was huge technological and communicational development, in addition to the development of restrictions imposed on capitals among markets.

Along this development, on one hand, there is an increase of risks. There is deficiency of means of coverage, on the other hand. As a result, this led t the creation of few strategies called `management of risks` which needs the application of strategies and scientific ;methods of measuring risks, in addition to competent and experienced personals to get the right administration of risks of credit and the role of central bank.

Key words: Management of risks, risks of credit, central banks, Basle’s agreement.

المقدمة:

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق استقرار القطاع المالي في السبعينات، لأنه كان يخضع للتنظيم القانوني الشديد، كما كانت العمليات المصرفية تقوم أساسا بتجميع الموارد والتسليف.أما الثمانينات فقد حملت معها موجات التغيير الجذري، بالتحرر من القواعد التنظيمية و ازدياد المنافسة مع الدور المتضخم للأسواق المالية،هذا ما جعل المؤسسات المصرفية والمالية تنوع في خدماتها وتبتكر منتجات جديدة،خاصة من أولائك العاملين في الأسواق المالية كالمشتقات والمستقبليات.

لقد ولدت موجات التغيير هذه الكثير من المخاطر،ازدادت بسبب المنافسة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال ،ازدياد تقلب الأسواق واختفاء الحواجز القديمة.

بناءا على ذلك تأسس حقل معرفي جديد عرف ب"إدارة المخاطر" ليشكل العمود الفقري للثقافة المصرفية الجديدة،حيث تستلزم الإدارة السليمة للمخاطر أن تكون الإدارات العليا للمؤسسات المالية والمصرفية مدركة تماما لأهمية هذه الإدارة وذلك من خلال وضعها لإستراتيجيات،اعتمادها على أسلوب علمي في قياس المخاطر وكذلك تهيئة الكفاءات والخبرات للعمل في هذه الإدارة.

فللمصارف أهميتها الخاصة في الحياة الاقتصادية باعتبارها تعمل في مجال الوساطة المالية،حيث تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع كما أنها تمنح الائتمان لفروع النشاط الاقتصادي كافة،وإن أحسنت القيام بدورها ساعدت في النهوض الاقتصادي للمجتمع، وحيث أنّ عدداً كبيراً من أفراد المجتمع يودعون أموالهم فيها،لذا فإن تعرضها لأية مشاكل مالية سينعكس على شريحة واسعة من المجتمع، مما يقتضي العمل على إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم، يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ويتم ذلك من خلال الرقابة المصرفية التي تقع مسؤوليتها بشكل رئيسي على عاتق المصرف المركزي.

لهذا ومن أجل الإلمام بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية ،القطرية و الإقليمية، سنعرف أولا هذا المفهوم ،أهدافه و وظائفه الأساسية، لنسترسل في عرض استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية ثم مفهوم الرقابة المصرفية ،أهميتها وبشكل خاص رقابة المصرف المركزي، مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة من وجهة نظر لجنة بازل للرقابة المصرفية، ووظيفة المصارف المركزية ،القطرية و الإقليمية.

تعريف إدارة المخاطر:

تمثل اليوم إدارة المخاطر علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات تقوم على تحديد،تقييم وقياس المخاطر ثم وضع استراتيجيات لإدارتها،تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى، تجنبها أو تقليل آثارها السلبية. أما إدارة المخاطر في مجال العمل المصرفي فتشمل مجموعة الأدوات و التقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجيات البنك ،تركز إدارة الأصول و الخصوم على مخاطر السيولة ، أسعار الفائدة، المخاطر الائتمانية و السوقية وبذلك هدف إدارة المخاطر و إدارة الأصول و الخصوم هو تحقيق مفاضلة مثلى بين المخاطر والعائد .

أهداف و وظائف إدارة المخاطر :

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر بغرض مراقبتها و التحكم فيها،و ذلك بإعطاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر و وضع نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارتها،كما تعمل هذه الإدارة لحصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها .

أما عن وظائف إدارة المخاطر فيمكن إجمالها فيما يلي :

1- تزود البنوك بنظرة أفضل عن المستقبل، لهذا تتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتيجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة العائد الخاصة بذلك

2- إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية و الميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، و بالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي و المستقبلي،فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء و هذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير،فبدون تسعير المخاطرة لا يتوقع البنك التكاليف ذات الصلة في سعره،ولاينفر. ذلك العملاء ذوي المخاطر المنخفضة بل يجذب العملاء ذوي المخاطر المرتفعة

3- تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن يتم اتخاذ القرارات ،لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار ،فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعدها.

4- إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها،حيث أن أي خسارة غير متوقعة تم تقويمها على مستوى المحفظة يجب أن تغطى بواسطة رأس المال،مع العلم أن لهذه التغطية تكلفة.

أولا / استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية:

لا شك أن الثورة المعلوماتية المصاحبة للعولمة الاقتصادية أحدثت تغييرات عديدة للصناعة المصرفية نتج عنها تزايد المخاطر،فجاءت لجنةبازل2بمعاييرأكثرمرونة لاستيعاب هذه المستجدات ليسهل تطبيقها بواسطة المصارف،إلا أن المخاطر الائتمانية تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه المصرف والتي لا تنطبق على القروض فقط بل تتعدى إلى كل المخاطر من داخل الميزانية العمومية ومن خارجها.كما ينطوي الإقراض الدولي على مخاطر ذات صلة بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للبلد الأصلي للمقترض ،وتظهر **المخاطر القطرية** عند منح قروض لحكومات أجنبية ، كما يوجد ما يسمى **مخاطر التحويل** التي تنشأ عندما يكون التزام المقترض المالي غير محرر بالعملة المحلية.

1- مهام إدارة مخاطر الائتمان:

إن أهم مهام إدارة مخاطر الائتمان تتمثل في:

1-1 إعداد وتقييم دوري لمحفظة استثمارات البنك ومحفظته الائتمانية

يتطلب التقييم وضع نظام تفصيلي والتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، إدارات الائتمان المختلفة بالبنـــــك، الإدارات المشرفة على الاستثمارات وإدارة نظم المعلومات وذلك بغرض تصميم الجداول التي نستخدم لهذا الغرض.

1-2 إعداد تقييم لمخاطر النشاط الاقتصادي

تهدف هذه العملية لإيجاد معيار موضوعي لقياس المخاطر على مستوى النشاط ،العميل و على مستوى المحفظة ككل .مع العلم أنه يتم تقييم المخاطر من خلال محورين هما مخاطر النشاط الاقتصادي و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالجدارة الائتمانية للعملاء، ومن أجل إعداد هذين المحورين هناك عدة أسس و معدلات يتم إتباعها(معدلات الطلب على المخرجات النشاط المحلي أو الخارجي ، معدلات الربحية للنشاط ...).

1-3 التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء

يتعين قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء لإمكان النظر في منحهم الائتمان .حيث المطلوب عند توفر الجدارة الائتمانية(وذلك بتحديد درجة المخاطرة للعملاء) التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل بتحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به التي نم تبويبها إلى عوامل مالية (مؤشرات السيولة، الهيكل التمويلي، نسب الربحية.....)، و أخرى غير مالية (المشروع و إدارته، الاستعلام، الزيارة الميدانية.....) مع إعطاء وزن مخاطرة ترجيحي لكل عنصر من تلك العناصر الفرعية.

1-4 إعداد تقارير شهرية و دورية و العمل على الحد من المخاطر الائتمانية

تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني و نسبتها للمحفظة، التسهيلات المستحقة على العملاء و لم تسدد في تاريخ إعداد البيان، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي و توزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدونه، بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظم الإنذار المبكر، بيان على مدى توافق الضمانات مع التسهيلات الممنوحة للنظر في حجم الانكشاف القائم و تقرير المخصصات المناسبة. تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة البنك في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة و التي تتلخص في تحديدها، قياسها، متابعتها و الرقابة عليها.

2- خطوات تحديد المخاطر الائتمانية:

يجب قبل منح الائتمان :

- التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء للتأكد من جدارتهم الائتمانية و التي تقاس بـــ5CS وهي شخصية المقترض، المقدرة على السداد، ملاءته المالية، الضمانات والظروف المحيطة.
- دراسة نشاط العميل و سلامة الجدوى و إمكانية السداد و استكمال أوراق التسهيل الائتماني.
- التعرف على المركز الائتماني المصرفي للعميل منه ، من البنك المركزي و من البنك التجاري
- تحديد مدى المخاطرة، نوعها وكيفية تجنيبها.

أما بعد منح الائتمان فيجب :

- المتابعة و التحليل الدوري من استعلامات ، تحليلات مالية و زيارات ميدانية و متابعة نشاط العميل.
- قياس و تحليل للمخاطر السابق احتمالها مع التنفيذ.
- متابعة ضمانات المشروع واستمرارها و خطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا وواقعيا.
- كما تتم التحليلات الدورية لمتابعة حالات العملاء بتحليل مراكزهم المالية، إعداد تقارير دورية لمتابعة محافظهم الائتمانية وزيارة المختصين لتحديد مدى قدرتهم على السداد.

3- قياس المخاطر الائتمانية:

يتم الاستعانة بالعديد من البيانات و المؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية تتمثل في بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي، بيانات عن توزيع المحفظة ومؤشرات جودة الممول وفقا لنظام الإنذار المبكر.

4 – توفير نظام لمتابعة الائتمان:

يتم ذلك بتوفير نظام لحفظ ملفات الائتمان،مستندات المديونية ومتابعة التنفيذ وفقا لشروط منح الائتمان، للتحقق من الالتزام بالتعليمات الرقابية،الداخلية والوقوف على الوضع المالي الحالي للعميل ومدى توفر الضمانات و الكفالات كغطاء لمديونيته وكذلك متابعة مدى استخدامه للحدود الممنوحة له،كما أن

التصنيف الداخلي للعميل يساعد في التسعير،تحديد خصائص المحفظة،التركزات ، الديون المتعثرة و حتى كفاية المخصص

5 – الرقابة على مخاطر الائتمان :

تكون الرقابة بتوفير نظام داخلي يسمح بإيجاد نظام مستقل لمراجعة الائتمان يحدد مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ويحدد مدى جودة المحفظة،كفاية المخصصات ومدى سلامة نظم التقييم الداخلي للعملاء. كما أن هذا النظام الداخلي يسمح بإبلاغ نتائج المراجعة و أية استثناءات في منح الائتمان في الوقت المناسب و يمكن من إيجاد رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في الوقت المناسب.

6 – إدارة المخاطر الائتمانية حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية :

برز في الفترة الأخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي كتزايد الأخطار المصرفية الناتجة عن عمليات تبييض الأموال والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات العملاء، إضافة إلى الثورة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال التي اختصرت زمن إعداد الدراسات الائتمانية، وزيادة الرقابة الدولية على أعمال المصارف ،لهذا كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية لتتمكن إلى أقصى حد ممكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، ففي مرحلة أولى اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية، للمصارف سواءً من خلال الرقابة الميدانية Off-Site أومن خلال الرقابة المكتبية On-Siteوالتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وفي مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة المصرفية للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر، ولم يتوقف مفهوم الرقابة المصرفية عند هذه المرحلة فقط، نظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها، الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوماً أوسع.

فالرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يسهم في التنمية الاقتصادية، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها.

أما عن **أهمية الرقابة المصرفية** فتكمن في مجموعة من النقاط أهمها: – الحرص على حقوق المودعين وإمكان تسديد الالتزامات بمواعيدها

– العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظراً لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل. – تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية. – إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها، خاصّة القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة، ومن ثم محاولة الحد منها. – منع التركيز في نصيب المصارف من السوق المصرفية، مما قد ينعكس سلباً على المنافسة وعلى نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف. – التأكد من مدى التزام المصارف وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

6-1 إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعّالة:

تعتبر عملية الرقابة المصرفية الفعالة على المؤسسات المصرفية ضرورية للحفاظ على بيئة اقتصادية قوية باعتبار أن للنظام المصرفي دوراً أساسياً في عملية تسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات، فوجود مثل هذه الرقابة إلى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفعالة يسهم في تأمين الاستقرار المالي لأي بلد، لذلك لم تعد هذه العملية تقتصر على مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف بل اتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة وآمنة وتمتلك رأسمال واحتياطيات كافية لمواجهة المخاطر الناجمة عن القيام بأنشطتها المختلفة.

من هذا المنطلق أوضحت لجنة بازل أنه لا بد من **توفر شروط مسبقة لضمان عملية رقابة مصرفية فعالة**، وقد وردت هذه الشروط ضمن المبدأ الأول من مبادئ بازل الصادرة عام 1988 الذي نص على ما

يلي: " يجب أن يكون لنظام إشراف مصرفي فعّال مسؤوليات وأهداف واضحة لكل وكالة (هيئة) تشترك في الإشراف على المؤسسات المصرفية. ينبغي أن تمتلك كل هيئة استقلالية تنفيذية وموارد ملائمة (كافية). كما يلزم وجود إطار قانوني مناسب للأشراف المصرفي، بما في ذلك أحكام تتصل بتفويض المؤسسات المصرفية وإشرافها المستمر، وسلطات للتأكد من التقيد بالقوانين فضلاً عن الاهتمامات المتعلقة بالأمان والسلامة، وتوفير حماية قانونية للمشرفين ويجب وضع ترتيبات لتبادل المعلومات بين المشرفين وحماية سرية هذه المعلومات".

كما حددت لجنة بازل ترتيبات معينة للقيام بعملية الرقابة المصرفية الفعّالة تمثلت فيما يلي:

1-1-6 تحديد المخاطر المصرفية:

يرتبط بالنشاط المصرفي مجموعة من المخاطر التي يترتب على المراقبين الـــمـــصرفيين فهمها والتأكد من أن تلك المصارف تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كاف، وتتجسد المخاطر الرئيسة التي تواجه المصارف بما يلي:

*** مخاطر الائتمان:**

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيس لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان أو (مخاطر فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف) من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، إضافة إلى مخاطر التركز الائتماني التي تنشأ سبب تركز تعامل المصرف مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة الاهتمام بصناعات محددة أو قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية أو مجموعة من الأنشطة ذات الحساسية لعوامل اقتصادية واحدة.

***مخاطر الدول أو التحويل:**

بالإضافة إلى مخاطر الائتمان المرافقة لعملية الإقراض، فإن الإقراض الدولي يتضمن مخاطر دولية تتعلق بالأحوال الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للبلد الأصلي للمقترض وتتضح هذه المخاطر أكثر عند إقراض حكومات أجنبية، إذ تكون هذه القروض غير مضمونة عادةً، أما مخاطر التحويل فتنشأ عندما يكون التزام المقترض المالي غير محرر بالعملة المحلية ولا يمكن تحويله بغض النظر عن وضعه المالي الخاص.

***مخاطر السوق:**

تواجه المصارف خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الأسعار في السوق بالرغم مما تقدمه المعايير المحاسبية القائمة من شفافية وتحديد لهذه المخاطر في الأنشطة المصرفية المختلفة، وتزداد هذه المخاطر عندما تتبنى المصارف مراكز مفتوحة لعملاتها خلال فترات عدم استقرار أسعار الصرف.

***مخاطر سعر الفائدة:**

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى تعرض المركز المالي للمصرف للتحركات العكسية في أسعار الفائدة، وتؤثر على عوائد المصرف وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل المصرفي إلاّ أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عوائد المصرف وقاعدته الرأسمالية، لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة، وكذلك في الدول التي حررت أسعار الفائدة في أسواقها.

***مخاطر السيولة:**

تنشأ بسبب عدم قدرة المصرف على مواجهة خفض التزاماته تجاه الغير أو تمويل زيادة أصوله، وذلك عندما لا تتوفر لدى المصرف السيولة الكافية ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدي إلى إعسار المصرف.

***مخاطر التشغيل:**

تتجسد أهم أنواع مخاطر التشغيل في قصور الرقابة الداخلية وضعف سيطرة مجلس الإدارة، ممّا قد يؤدي إلى خسائر مالية ناتجة عن الخطأ أو الغش أو عدم تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو إنجاز العمل المصرفي

بطريقة غير سليمة مثل تجاوز موظفي الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم، وقد تنتج مخاطر التشغيل بسبب الخطأ في نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث كالحرائق الضخمة أو كوارث أخرى.

*** مخاطر قانونية:**

تتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض قيمة موجوداتها أو تزيد من التزاماتها عما هو متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرض المصارف لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم تعامل الطرف المقابل فيها.

***مخاطر السمعة:**

تنشأ بسبب الفشل في التشغيل أو عدم التلاؤم مع القوانين والقواعد أو نتيجة مصادر أخرى، وتلحق هذه المخاطر ضرراً كبيراً بالمصرف باعتبار أن طبيعة عمله تتطلب الحفاظ على ثقة المودعين والمقترضين وبصفة عامة السوق بكامله.

6-1-2 **تطوير وتنفيذ المتطلبات الحصيفة للرقابة المصرفية:**

يلعب المراقبون المصرفيون دوراً حيوياً في التأكد من أن إدارة المصرف تقوم بإدارة المخاطر المتأصلة في العمل المصرفي ورقابتها وضبطها وهذا يشكّل جزءاً كبيراً من عملية الرقابة المصرفية، إذ يجب أن يتمتع المراقبون بالقدرة على تطوير واستخدام الأنظمة والمتطلبات الحصيفة لضبط هذه المخاطر والحد منها مع العلم أن هذه المتطلبات لن تحلّ مكان قرارات الإدارة، لكنها تفرض حداً أدنى من المعايير التي تضمن أن المصارف تنجز أنشطتها بطريقة مناسبة .

وتتمثل تلك المتطلبات بما يلي:

أ- كفاية رأس المال (المبدأ السادس ــ مبادئ بازل):

"يجب أن يضع المشرفون المصرفيون حداً أدنى من المتطلبات الحصيفة والملائمة لكفاية رأس المال لجميع المصارف، وينبغي أن تعكس هذه المتطلبات المخاطر التي يأخذها المصرف على عاتقه ويجب أن يحددوا مكونات رأس المال مع الإبقاء في الأذهان قدرتها على امتصاص الخسائر وبالنسبة للمصارف النشطة دولياً على أقل تقدير يجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك التي وضعت في اتفاقية بازل الخاصة برأس المال وتعديلاتها "، حيث يشكل رأس المال المملوك عُنْصُرَ أمانٍ هاماً في العمل المصرفي، فهو مصدر إيراد دائم لحملة الأسهم ومصدر تمويل للمصرف، ويسهم في تحمل المخاطر وامتصاص الخسائر، ويوفر قاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه يشكل سبباً رئيساً لتأكد حملة الأسهم من أن المصرف مدار بشكل سليم وآمن، لذلك فإن توفير الحد الأدنى لمعدلات كفاية رأس المال ضروري لخفض مخاطر وخسائر المودعين والمقترضين والمساهمين الآخرين في المصرف ولتحقيق الاستقرار في الصناعة المصرفية، وهنا يجب على المراقبين المصرفيين تشجيع المصارف على العمل بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى المفروض، وإذا ما انخفض مستوى رأس المال عن الحد الأدنى المفروض، فإنه يترتب على المراقبين التأكد من أن المصرف يملك خطط واقعية لإعادة الحد الأدنى إلى طبيعته في الوقت المحدد.

ب- إدارة مخاطر الائتمان:

تتمثل سبل إدارة مخاطر الائتمان في :

– معايير منح الائتمان والرقابة عليه (المبدأ السابع ــ مبادئ بازل):" إن جزءاً هاماً من أي نظام إشراف هو تقييم سياسات المصرف وممارساته وإجراءاته فيما يتعلق بمنح القروض والقيام باستثمارات وإدارة مستمرة لقروض وحافظات الاستثمار"، حيث تعتبر عملية تقييم سياسات المصرف وإجراءاته المتعلقة بمنح الائتمان وإدارة محفظته جزءاً هاماً من عملية الرقابة المصرفية، وهذا يتطلب الحفاظ على سياسات إقراض مكتوبة وحصيفة تتعلق بالموافقة على منح القرض وإجراءات إدارته والمستندات اللازمة وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل مجلس الإدارة في المصرف والواضحة بالنسبة للموظفين المختصين بتلك العملية، كما يجب على المصارف أن تقوم بعملية الرقابة المستمرة للعلاقات الائتمانية بما فيها الوضع المالي للمقترضين معتمدة في ذلك على نظم معلومات توفر تفاصيل أساسية عن حالة المحفظة الائتمانية بما فيها درجة تصنيف الائتمان.

– تقييم نوعية الموجودات وكفاية الاحتياطيات والمدخرات لمقابلة خسائر القروض(المبدأ الثامن ــ مبادئ بازل):" يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن المصارف تضع سياسات وأساليب وإجراءات ملائمة لتقييم الأصول وكفاية المؤونات والاحتياطيات لمقابلة خسارة القروض وأن تتقيد بها"، أي يجب على المراقبين المصرفيين تقييم السياسات التي يتبعها المصرف لتقييم جودة أصوله وكفاية احتياطياته إضافة إلى المراجعة الدورية للقروض الفردية ليقتنعوا بأن المصرف يقوم بالمراجعة الدورية لتلك السياسات وينفذها بشكل متتابع، كذلك التأكد من أن المصرف يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المشاكل الائتمانية، وإذا ما تولد لديهم شعور بأن هذه المشاكل مقلقة، فإنهم يطالبون المصرف بتدعيم وتعزيز إجراءات الإقراض ومعايير منح الائتمان وبشكل عام تعزيز قوته المالية.

– مخاطر التركز و التعرضات الضخمة (المبدأ التاسع ــ مبادئ بازل): " يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف نظم معلومات تمكّن الإدارة من تحديد التركزات داخل الحافظة ويجب على المشرفين وضع حدود حصيفة لتقييد حالات انكشاف المصارف لمقترضين أو لمجموعة المقترضين الذين يمتون بصلة لإدارة المصرف".

– يجب على المراقبين المصرفيين وضع حدود حصيفة لتقييد تعامل المصرف مع مقترضين فرديين أو مجموعة المقترضين المتصلين بإدارة المصرف، وهذه الحدود تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25%، وفي حال كانت المصارف صغيرة جداً أو منشأة حديثاً فقد تواجه حدود تطبيقية بما يخص التنوع، وبالتالي تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها، كما يترتب على المراقبين المصرفيين مراقبة كيفية معالجة المصرف لمخاطر التركز والطلب منه موافاتهم بتقارير تتعلق بالتعرضات التي تفوق الحدود المخصصة.

– الإقراض المتصل أو المرتبط (المبدأ العاشرــ مبادئ بازل): " بغية منع إساءة الاستعمال الناشئة عن الإقراض المحابي يجب أن يكون لدى المشرفين المصرفيين متطلبات بأن تقرض المصارف شركات وأفراد بما يتناسب وقدرتهم على تسديد تلك القروض، وأن تتم مراقبة منح الائتمان مراقبة فعالة، وأن تتخذ خطوات مناسبة أخرى للسيطرة على المخاطر أو تخفيضها ".

– يجب توفر القدرة لدى المراقبين لمنع ازدياد الاستخدام السيئ لعملية إقراض الفريق المتصل بالمصرف والتأكد من أن تلك الاقراضات تتم وفقاً للسوق الحرة وكلها خاضعة للرقابة، وذلك لحماية المصرف من أي مخاطر تنشأ من التعامل بصورة تمييزية لهؤلاء العملاء.

– مخاطر الدول والنقل (المبدأ الحادي عشرــ مبادئ بازل):" يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد ورصد ومراقبة مخاطر البلد وتحويل الخطر الكامن في أنشطتها الاقراضية والاستثمارية الدولية والإبقاء على احتياطيات ملائمة ضد هذه المخاطر".

ج–إدارة مخاطر السوق (المبدأ الثاني عشرــ مبادئ بازل):

"يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف نظماً تقيس وترصد بدقة وتراقب مخاطر السوق على نحو ملائم، وينبغي أن تكون لدى المشرفين سلطات لفرض حدود معينة أو كلفة رأسمالية خاصة على حالات الانكشاف للمخاطر السوقية إن اقتضى الأمر ذلك ".

يترتب على المراقبين التأكد من قيام المصارف بقياس وضبط مخاطر السوق بشكل صحيح ودقيق وتوفير رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر، خاصة الناتجة عن أنشطته التجارية، وذلك وفقاً لمعايير كمية ونوعية لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى قيام إدارة المصرف بوضع حدود مناسبة وتنفيذ ضوابط داخلية كافية بما يتعلق بالصرف الأجنبي.

د–إدارة المخاطر الأخرى (المبدأ الثالث عشرــ مبادئ بازل):

" يجب أن يكون المشرفون المصرفيون على قناعة بأن لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر (ما في ذلك مجلس إدارة ملائم وإشراف من الإدارة العليا)، وذلك من أجل تحديد وقياس ورصد ومراقبة كل المخاطر الأخرى حيث يكون ملائما ًالاحتفاظ برأسمال ضد هذه المخاطر ".

ه– توفر نظم الرقابة الداخلية (المبدأ الرابع عشرــ مبادئ بازل):

"يجب على المشرفين المصرفيين تحديد بأن لدى المصارف ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمالها، وينبغي أن تشمل ترتيبات واضحة لتفويض السلطة والمسؤولية، وفصل المهام التي تنطوي على إلزام المصرف، ووضع أمواله وتعليل أصوله ومطاليبه، وتسوية هذه العمليات وحماية أصوله، ورقابة داخلية أو خارجية مستقلة ملائمة واختبار التقييد بهذه الضوابط فضلاً عن الأنظمة والقوانين النافذة "

كما نصّ (**المبدأ الخامس عشر– مبادئ بازل**):" يجب أن يحدد المشرفون المصرفيون بأن لدى المصارف سياسات وممارسات وإجراءات ملائمة بما في ذلك القواعد الصارمة "اعرف عميلك" بحيث تعزز وجود معايير أخلاقية ومهنية عالية المستوى في القطاع المالي، وتحول دون أن يستخدم المصرف عن قصد أو غير قصد عناصر إجرامية "، وتهدف عملية الرقابة الداخلية إلى التأكد من أن الأعمال المصرفية تنجز بطريقة حصيفة بالتوافق مع السياسات والاستراتيجيات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة في المصرف، وأن التعاملات كافة تتم في نطاق السلطات المناسبة وأنّ حساباتها محفوظة كافة بصورة آمنة، وكذلك وجود تدقيق سليم للمعلومات وفي التوقيت المناسب وأن إدارة المصرف قادرة على التعرف وتقييم وإدارة والسيطرة على مخاطر العمل.

6-1-3 الإطار العام لعملية الرقابة المصرفية المتطورة:

اشتملت مبادئ بازل (16 -17 -18 -19 -20) على العناصر الأساسية التي تشكّل إطاراً عاماً للرقابة المصرفية الفعالة والتي يمكن استعراضها بالنقاط الآتية:

- يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعّال من بعض أشكال الرقابة في الموقع (الفحص الداخلي) والرقابة خارج الموقع (الفحص الخارجي أو الميداني).
- يجب أن يكون هناك اتصال منظم بين المراقبين المصرفيين وإدارة المصرف في إطار فهمهم لعمليات تلك المؤسسة المصرفية.
- يجب أن يتوفر لدى المراقبين المصرفيين الوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير الحصيفة والنتائج الإحصائية الواردة من المصارف على أساس فردي وموحد.
- ينبغي توفر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات الرقابية إما من خلال فحوص محلية (داخل المصرف) أو من خلال استخدام المدققين الخارجيين.
- إن أحد أهم عناصر الرقابة المصرفية هو أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال المصرفية وفقاً لقواعد موحدة.

فلجنة بازل قد قدمت حزمة متكاملة من المعايير للبنوك بغرض الحد من تعثر هذه الأخيرة بسبب كثرة المخاطر التي تواجهها كان أهمها على الإطلاق المخاطر الائتمانية،التي خصصت لها اللجنة مجموعة من التدابير ،تمثلت في إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان ،معرفة البنك لنوعية محفظته و أن يكون لديه نظام للإجراءات التي تتخذ في المراحل المبكرة لأي حالة تعثر ائتماني، وعلى مراقبي الحسابات التأكد من توفره على نظام كفء لإدارة مخاطر الائتمان،هذا ما يستلزم أن يكون موظفوا الائتمان في البنك على مستوى عال من الكفاءة ليقوموا بهذه المهمة ،التي تعتبر ضرورة لا بد منها خصوصا مع انفتاح القطاع المصرفي على العالم الخارجي عند تنفيذ اتفاقية الخدمات المالية التي أقرتها منظمة التجارة الخارجية،و التأكيد أن التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان يعتبر أحد المتطلبات الخاصة بملاءة رأسمال لأنها تركز على أهمية قيام البنك بتقييم المخاطر التي يتعرض لها .

2- تدخلات المؤسسات المالية و المنتديات الدولية في خفض المخاطر المصرفية :

عقب الأزمات المالية المتتالية التي مست البنوك قامت المؤسسات المالية الدولية بدراسة أسبابها، فوضعت الحلول و المقترحات، لتكون أهم الخطوات التي اتخذتها تمثلت في:

2-1 تطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية :

في ضوء ما أسفر عنه التطبيق الفعلي لمقررات بازل الصادرة في1988 من عيوب ونظرا للتفرقة بين الدول على أساس أنها تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غير منتمية لها،و نظرا لتحسين أساليب إدارة المخاطر بالبنوك وظهور مخاطر جديدة كمخاطر التشغيل، ومع تزايد الأزمات التي هزت البنوك

، تقدمت لجنة بازل في الفترة بن يونيو 1992 وحتى يونيو 2004 بإصدار العديد من التوصيات،ليتم إصدار الوثيقة النهائية في يونيو 2004 أطلق عليها مقررات بازل 02التي أعطت للبنوك و المؤسسات المالية فترة توفيق أوضاع حتى نهاية 2006 ليتم بدء العمل بها اعتبارا من بداية 2007 ،تمثلت هذه المقترحات في توسيع قاعدة و إطار كفاية رأس المال و تطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي كالتوريق.

أما عن أهداف بازل 2 فيمكن تلخيصها في :

-تطوير طرق قياس و إدارة المخاطر المصرفية.

-الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك .

-تطوير الحوار بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر.

-زيادة درجة الشفافية بتوفير المعلومات الكافية.

يتكون اتفاق بازل 2 من ثلاث محاور رئيسية :

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال:

لم تتغير نسبة كفاية رأسمال في اتفاق بازل 2، حيث لا تزال معدل الكفاية 8 % كما كان في بازل1،كما يتشابه اتفاق بازل 1 و اتفاق بازل2 في أساليب قياس مخاطر السوق .

أما عن أبعاد الاختلاف بين الاتفاقين فيتمثل في تعريف أوزان مخاطر الأصول، أي الطرق المستخدمة في قياس المخاطر ،بحيث أن الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل2 ستؤدي إلى تطوير تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن ثمة فمعدل كفاية رأسمال سيكون أكثر واقعية و اتساق مع حجم المخاطر .

الجدير بالذكر أن اتفاق بازل عند صدوره في 1988 كان يغطي مخاطر الائتمان فقط، لتقرر اللجنة إضافة مخاطر السوق في1996،أما بالنسبة لاتفاق بازل2فإنه أضاف مخاطر التشغيل. بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل1 فإن أوزان المخاطر محددة من قبل اللجنة وتستخدم مقاسا واحدا يناسب الجميع ،بينما طرح اتفاق بازل2 ثلاث أساليب لحساب مخاطر الائتمان: أسلوب التصنيف النمطي أو المعياري، الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم للتصنيف الداخلي IRB

المحور الثاني: متابعة السلطات الرقابية:

تستهدف هذه المتابعة التأكد من كفاية رأسمال بحسب نوعية مخاطر البنك و إستراتيجية المحافظة على المستويات المتطلبة لرأسمال بحيث يتكون هذا المحور من أربعة أسس :

–أن تكون لدى البنك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأسمال بالنسبة لشكل المخاطر وإستراتيجية للمحافظة على مستوى رأس المال.

– ينبغي على المراقبين أن يراجعوا و يقيموا التقديرات الداخلية للبنك لمدى كفاية رأسمال إلى جانب قدرته على الإشراف و ضمان التزاماته بمعدلات رأسمال القانونية.

– ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.

– ينبغي على المراقبين التدخل مبكرا لمنع هبوط رأس المال لأقل من المستوى الدنيا.

المحور الثالث: انضباط السوق:

تقترح اللجنة مزيدا من الإفصاح عن هيكل رأسمال البنك أو نوعية مخاطره وحجمها وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته وتكوين المخصصات واستراتيجياته للتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي و لتقدير حجم رأس المال المتطلب، يهدف الإفصاح إلى تشجيع إتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة.

هكذا وبتطبيق البنوك لاتفاق بازل2 بصورة سليمة والالتزام بتطبيق محاوره الثلاثة بدقة ستضمن سلامتها وإدارتها الجيدة للمخاطر بأنواعها المختلفة واحتفاظها بحجم رأسمال مناسب لتغطية تلك المخاطر .

2-2 برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)

تم تطبيق هذا البرنامج منذ 1999 من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و تطبقه حاليا 53 دولة تقريبا منها على سبيل المثال من الدول العربية الإمارات، تونس، اليمن، لبنان و مصر. يهدف البرنامج لجعل القطاع المالي أكثر قدرة عل مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وتطويره بغرض زيادة كفاءته .كما اعتمد على مؤشرات لترتيب البنوك وفقا لنظام CAMELS و هي مؤشر رأسمال، مؤشر جودة الأصول، جودة الإدارة، الإيرادات الربحية، السيولة وأخيرا درجة الحساسة لمخاطر السوق.

3- واقع البنوك الجزائرية في ظل مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر:

بحثا عن إطار داعم ومؤيد لسلامة مسيرة المؤسسات المالية و تأكيدا على تواصل استقرارها الذي ينبثق عنه ظهور نظام مالي متوازن، قررت لجنة بازل2 حزمة من المعايير اعتبرت وسائل لتحسين نظم قياس المخاطر و كيفية مثلى لإدارتها ، ومنذ 1990شرعت السلطات العمومية في الجزائر بإجراء تعديلات هيكلية على قطاعها المصرفي بهدف العمل وفق آليات اقتصاد السوق .

1-3 **القواعد الاحترازية:**

تتمثل في قواعد للتسيير في الميدان المصرفي، يجب على المؤسسات المالية احترامها لضمان سيولتها بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، أدخلت السلطات النقدية هذه النظم في 1992/01/01 في شكل نسبتين هما:

- نسبة الملاءة:

التي يجب أن تمثل 8%، لكن لخصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص التزاماتها تجاه القطاع العمومي، وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر 94/74 الصادر في 94/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية، في مادته الثالثة و هذه المراحل هي: 4% ابتداء من نهاية جوان 1995 ،5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996، 6 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1997 ، 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998 ، 8 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

- نسبة السيولة: التي تهدف لضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة،ومن جهة أخرى إلى قياس و متابعة خطر عدم السيولة للبنوك و المؤسسات المالية .

- الأموال الخاصة:

تتكون من الأموال الخاصة الأساسية حسب ما تنص عليه المادة 5 من الأمر 94/74 الصادر عن بنك الجزائر و من الأموال الخاصة التكميلية حسب ما تنص عليه المادتين 6و 7 من نفس الأمر، و ذلك مع حذف العناصر الواردة في المادة 8 من نفس الأمر.

-الأخطارالمعرضةو ترجيحها: طبيعة الأخطار التي تواجهها البنوك و المؤسسات المالية و التي حددها الأمر التنظيمي 02/03 الصادر في 2002/11/14 تمثلت في: المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ، المخاطر القضائية و القانونية،و قد تضمن التشريع الجزائري في إطار القواعد المستوحاة من توصيات لجنة بازل نظام خاص لتقييم المخاطر المحتملة و هذا من خلال ترجيح الأخطارمن0 % إلى 100 %. بالنسبة لعناصر الأموال داخل الميزانية، يتم حساب الخطر المرجح من خلال المبالغ الإجمالية المسجلة في الميزانية بعد احتساب كل المخصصات اللازمة مرجحة بمعامل ترجيح كالتالي:قروض العملاء 100 %، سندات التوظيف 100 %، سندات المساهمة 100 %، الحسابات السنوية100 %، الأصول الصافية 100 %، القيمة في الخارج 5 %، سندات الدولة 0 %، ديون أخرى على الدولة 0 %.

2-3 حساب رأس المال: لقد أكد الأمر 01/01 الصادر في 01/02/11المعدل والمتمم لقانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، وكذلك الأمر94/74الى ضرورة إدخال معايير تكميلية للإصلاحات المتعلقة بالقطاع المالي ، و تقوية الأموال الخاصة ، خاصة نسبة السيولة ، الملاءة ، و توزيع الأخطار البنكية و المالية من اجل الاقتراب من المعايير الدولية.

-توزيع وتغطية الأخطار:

يجب أن لا تتجاوز نسبة مجموع الأخطار المعرضة لها عمليات البنوك و المؤسسات المالية على زبون واحد أو مجموعة من الزبائن إلى مبلغ الأموال الخاصة الصافية للنسب التالية :

40 % ابتداءا من 1992/01/01 ، 30 % ابتداءا من 1993/01/01 ، 25 % ابتداءا من 1995/01/01 ،و كل تجاوز في النسب المشار إليها في نسب الملاءة يجب متابعته مباشرة بتغطية الأخطار التي تمثل ضعف هذه النسب المشار : 8 % ضعف معدل 4 % نهاية جوان 1995 ، 10 % ضعف معدل 5 % نهاية جوان 1996 ، 12 % ضعف معدل 6 % نهاية جوان 1997،14 % ضعف معدل 7 % نهاية جوان 1998 ،16 % ضعف معدل 8 %نهاية جوان 1999. إن الإجراء الواجب اتخاذه في حالة عدم احترام هذا المعيار هو المطالبة بتقرير رقابي خارجي لكل واحد من المستفيدين الذي يتعلق بهم الأمر. أما عن حساب الأخطار المرجحة بالنسبة للالتزامات خارج الميزانية فيتم ذلك بتصنيفها إلى أربعة أصناف وفق الأمر 94/74 كما يلي:الالتزامات ذات الخطر المرتفع100%، الالتزامات ذات الخطر المتوسط 50 % ،الالتزامات ذات الخطر الملائم 20%، الالتزامات ذات الخطر الضعيف0 %.

3-3متابعةالالتزامات:

تأتي قواعد الحذر في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها حيث نصت هذه القواعد على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها.

3-4 التامين على الودائع:

يعد هذا الإجراء من القواعد الوقائية الأساسية المقترحة من طرف لجنة بازل وتأكد هذا التوجه مع الأزمات التي تعرض لها مؤخرا النظام المصرفي خصوصا بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي ، حيث حدد القانون 04/03 الصادر في 04 مارس 2004 نظام ضمان الودائع والذي يقوم بتسييره شركة ضمان الودائع البنكية.

من خلال ما سبق نستنتج أن قواعد الحيطة المصرفية مستوحاة من توصيات لجنة بازل خاصة فيما يتعلق بطرق حساب النسب المختلفة و نظام ضمان الودائع إلا بعض الاستثناءات كمعامل الترجيح مثلا.

ثانيا/ دور المصارف المركزية في إدارة المخاطر الائتمانية:

يمثل التعامل مع المخاطر جوهر العمل المصرفي، و كثيرا ما تقاس كفاءة القطاع المالي و المصرفي بمدى قدرة المؤسسات المالية و المصرفية فيه على إدارة مخاطرها بكفاءة و فعالية، تتوقف هذه الكفاءة على توفر و جودة المعلومات الائتمانية المتاحة لإدارات هذه المؤسسات، من هنا تبرز أهمية أنظمة الاستعلام الائتماني خاصة مع إدخال العمل باتفاقية بازل2 التي منحت أهمية متزايدة للتقييمات الائتمانية في تحديد أوزان المخاطر و رأس المال اللازم .

عززت اتفاقية بازل 2 من أهمية نظم الاستعلام الائتماني و دورها في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية و زيادة فرص الحصول على التمويل، فقد أضحى تحسين كفاءة جمع و تحليل البيانات الائتمانية شرطا مهما من شروط حسن تطبيق المصارف لاتفاقية بازل 2 .

و في ضوء هذا، شهدت السنوات الأخيرة اهتماما لذا اغلب المصارف المركزية في الدول النامية بإنشاء أنظمة مركزية للاستعلام الائتماني (مركزيات المخاطر) إلا أنها عجزت عن خفض المخاطر الائتمانية لاعتمادها فقط على البيانات السلبية(حالات التعثر). و ذلك بصورة عامة لكبار العملاء و المستفيدين، عدى على أنها لا تقدم خدمات إضافية باتت مهمة كالتقييم و الدراسات و الاستشارات. لا شك أن هذه الأسباب و تنامي سوق الإقراض خارج القطاع المصرفي، و ما سبق الإشارة له حول المتطلبات الجديدة لبازل2 ، دفعت المصارف المركزية لمراجعة فعلية و كفاءة هذه المركزيات و بناء أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني أكثر حداثة تستجيب لكل هذه المتغيرات، و تقدم خدمات أوسع لأعضائها من المؤسسات المصرفية و غير المصرفية المقرضة. تم ذلك بصورة رئيسية من خلال تشجيع إقامة شركات أو مؤسسات خاصة للاستعلام الائتماني تقم هذه الخدمات المطلوبة، بإشراف و مراقبة المصرف المركزي كإنشاء المملكة العربية السعودية

ل"الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية" و إنشاء الجمهورية المصرية " الشركة المصرية للاستعلام الائتماني".

1- تعريف أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية:

أنظمة أنشأتها المصارف المركزية لغايات الممارسات الرقابية على المؤسسات المصرفية، تتميز بإلزامية توفير هذه المؤسسات للبيانات الائتمانية بالإضافة لما تتمتع به السلطات الإشرافية من مصداقية و أمان في التعامل مع هذه البيانات، بالتالي ضمان أكبر لسلامة و حسن استخدامها. إلا أنه في المقابل يتمثل أبرز عيوبها بعدم شموليتها لكل المؤسسات المصرفية، حيث هناك الكثير من المؤسسات المالية و التمويلية التي لا تخضع لإشراف المصارف المركزية، بالتالي لا تزودها بالمعلومات المطلوبة.

كما يلاحظ أن هذه الأنظمة الرسمية و بالنظر للطبيعة الرقابية لها، تغطي فقط البيانات أو المعلومات الائتمانية التجارية للشركات و لكبار رجال العمال و المساهمين و للقروض الكبيرة ذات المخاطر النظامية، كما أن المعلومات المجمعة في الغالب هي المعلومات السلبية عن حالات التعثر دون المعلومات الايجابية التي لها أثر في بناء الجدارة الائتمانية.

2- مزايا تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

-أظهرت العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية الطردية بين كفاءة المعلومات الائتمانية الذي ينتج عن تواجد أنظمة متطورة و فعالة للاستعلام الائتماني، و بين زيادة حجم الائتمان المقدم و عدد المقترضين و انخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي.

-إن وجود أنظمة استعلام ائتماني توفر ليس فقط المعلومات السلبية عن التعثر، بل المعلومات الإيجابية عن المستعلم عنهم طالبي القروض و مديونياتهم القائمة حاليا، ستحسن من إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسة المصرفية، و تساهم في ضبط السلوك الإقتراضي للمستهلكين و خفض حالات التعثر.

-إن المعلومات الائتمانية التي توفرها أنظمة مركزيات المخاطر تساهم في تحسين قدرات هذه المصارف على تقدير أفضل للمدخلات الأساسية لتحديد المخاطر الائتمانية مثل احتمالات التخلف عن السداد و الخسائر الناجمة عنها، كما ستساعد بالتالي المصارف المركزية في الحكم على مصداقية المدخلات المستخدمة من قبل هذه المصارف، كما أن تحسين قدرات المصارف على تقييم أفضل للمخاطر، سيساهم في تطبيقها لمنهجيات متقدمة في إطار اتفاقية بازل2 بالاستناد إلى أساليب التقييم الداخلي.

-إن جودة المعلومات الائتمانية الايجابية و السلبية لمختلف المقترضين التي ستقدمها أنظمة مركزية المخاطر، ستساهم في تحسين إيرادات المصارف المركزية لإدراك خلفية المخاطر الائتمانية و اتجاهاتها في القطاع المالي و المصرفي، و سيساعد هذا المصارف المركزية على رسم سياساتها و إجراءاتها الإشرافية بما يتفق مع ذلك.

فلا شك أن هناك الكثير من المعوقات أو التحديات التي يتعين معالجتها في البداية سعيا لخلق البيئة المشجعة لإنشاء أنظمة متطورة و كفؤة للاستعلام الائتماني في الدول العربية، في مقدمة هذه التحديات بناء الإطار القانوني و التشريعي التي ينظم تبادل المعلومات الائتمانية. مع إدراك هذه الصعوبات لا يمكن إغفال الجهود التي بذلت في السنوات القليلة في عدد من الدول العربية للارتقاء بكفاءة المعلومات الائتمانية، بإقدام بعض المصارف المركزية على تشجيع إقامة شركات خاصة للاستعلام الائتماني (البحرين،مصر2002، كويت، المغرب 2006)، كما اتخذت جهود لتحسين المركزيات المدارة من طرف المصارف المركزية نفسها(تونس، فلسطين، الجزائر، عمان، لبنان، سورية). مع العلم أن صندوق النقد العربي توصل إلى التفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية و البنك الدولي لإطلاق مبادرة بغاية الارتقاء بهذه الأنظمة و توفير البيئة القانونية و المؤسساتية و الفنية اللازمة لإنجاحها في الدول العربية، و قد جرى التوقيع في أفريل 2008 على مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسستين من خلال مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني و مركزيات المخاطر في الدول العربية (ACRT).

التوصيات:

1- دعوة المؤسسات المالية للاهتمام بتأهيل العاملين في إدارة الائتمان وتنمية مهارات تحديد المخاطر وتقييمها.

2- ضرورة عمل بنوكنا على تطوير إدارة المخاطر وفق رؤية إستراتيجية تساعد على الفهم الشامل لمخاطر البيـــــئة الـــتنافسية وتحويلها إلى فرص تعزز ميزتها التنافسية. 3- ضرورة العمل على ضبط وتعزيز

اللوائح القانونية والتنظيمية المالية والمصرفية من اجل الاستخدام الآمن والواسع للنقود الرقمية بما يحد من مخاطر التعاملات النقدية التقليدية.

4- دعوة الجامعات للاهتمام بإدارة المخاطر من خلال فتح فروع علمية وتنظيم دورات تدريبية في هذا المجال بما يطور مستوى الوعي باستراتيجيات وممارسات إدارة المخاطر. 5- توجيه مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي إلى اعتماد، ضمن مشروعاتها البحثية، موضوعات تتعلق بالمخاطر المختلفة، طرق تحديدها، قياسها و إدارتها. 6-نشر الوعي العام، المعرفة الفنية وتعميق الثقافة المتعلقة بأهمية إدارة المخاطر، وذلك بعقد المؤتمرات، التأليف العلمي وإعداد بحوث حول إدارة المخاطر وتطبيقاتها في جميع التخصصات.

7-الدعوة لإنشاء هيئة مصرفية عربية تعمل على وضع ميثاق عمل للعلاقات البينية بين الشركات العربية، بما يعزز قدرتها المصرفية في التعامل مع القطاع المصرفي العالمي لضمان حقوقها ومصالحها النقدية والمصرفية.

8-دعوة البنوك لاستحداث أقسام ووحدات في هياكلها التنظيمية متخصصة بإدارة المخاطر، التي تساعد على نمذجة أنواع المخاطر ومستوياتها وطرق الحد منها.

9-العمل على تطوير نظرة تعامل البنوك مع المخاطر،واعتبارها تهديدات قابلة للتحويل إلى فرص ايجابية تعزز قدرة البنك على المبادرة وتحسين إمكانيات نجاحه. 10- العمل على تكييف وتطوير التشريعات الوطنية بما يتناسب ومعايير بازل العالمية. 11- قيام مدققين الحسابات بالاهتمام بمخاطر العمل المصرفي و المالي عند تصميم خطة المراجعة للمؤسسات.

12- استحداث تكنولوجيا المعلومات والأساليب العلمية الرياضية والإحصائية لتحليل وتقييم معطيات البيئة ذات العلاقة بالمخاطر المختلفة المحتملة في مجال عمل المصارف. 13- ضرورة تفعيل إنشاء لجان للمراجعة داخل المؤسسات لتساهم في تقييم المخاطر المالية التي قد تتعرض لها، في ظل تعاظم الممارسات الخاطئة من قبل المصارف بالتالي يمكن مساعدة مجلس الإدارة في مكافحة الفساد.

14- يجب على المصارف العربية إعادة تقييم سياستها الائتمانية لما يوفر لها التأقلم المناسب مع توجيهات الرقابة العالمية الحديثة ،مما يساعدها على تحديد استراتيجيات فعالة اتجاه المخاطر كما يساعدها على تقييم إمكانات المخاطر أو العوائد بدقة اكبر،و يزودها بمرونة اتجاه مخصصات رأسمال والتنافس والتسعير .

15-إن الإدارة الفعالة للمخاطر تقوم على أساس الإدارة السليمة للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفر الأنظمة التقنية والعمليات الإدارية الضرورية لقياس المخاطر، متابعتها و السيطرة عليها.

16 – تبني رؤية شاملة للمخاطر في قطاع المصارف بما يمكن إدارة المخاطر إلى المساهم في حماية موارده على المدى الطويل.

17- لدعم الاستقرار المالي يجب انضباط السوق الذي يساهم في الإدارة السليمة و للمؤسسة المالية.

18- على المصارف المركزية العربية السعي لتعزيز التعاون من أجل الوصول لبناء تفاهم لتبادل المعلومات الائتمانية في إطار إقليمي عربي بين مركزيات المخاطر و أنظمة الاستعلام الائتماني.

19- المساهمة في تعزيز قدرات المصارف المركزية في الإشراف و الرقابة على أنظمة الاستعلام الائتماني لضمان كفاءة جمع و تحليل المعلومات الائتمانية بما يخدم تحقيق الاستقرار المالي المصرفي.

الخاتمة:

إن بروز العديد من التحديات التي واجهت القطاع المالي في الفترة الأخيرة ،كتزايد المخاطر الناتجة عن عمليات تبييض الأموال ،التوسع في الخدمات المصرفية،إضافة للثورة التكنولوجية و تحديث وسائل الاتصال ،كل هذا اوجب تطوير مفهوم إدارة المخاطر لتصبح جزء أساسي من الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة مالية،مصرفية وحتى في السوق المالية.

تعنى هذه الإدارة بالتعرف على المخاطر، قياسها، متابعتها بهدف التقليل منها ، أما هدفها فهو أساسا إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة والمساعدة على فهم الجوانب الايجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة.

مع العلم أن أنشطة إدارة المخاطر يجب أن تكون دائمة التطور ،كما يجب عليها أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط أنشطة المؤسسة،وأن تترجم الإستراتيجية إلى أهداف تكتيكية عملية مع تحديد المسؤوليات لتعزيز فاعلية العمل بين جميع المستويات .

ورغم أن معايير بازل2تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لتحسين سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف والأسواق المالية ،إلا أنها تشكل فرصة وتحديات في آن واحد ،مع العلم أن التحديات لا تقل شأنا عن الفرص التي تقدمها.

المراجع:

1- سمير خطيب، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2005.
2-طارق عبدا لعال حماد،إدارة المخاطر،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2007 .
3-منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2003.
4- ماجدة احمد شلبي،مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق،الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل،جامعة اليرموك،كلية القانون،الأردن،22-24ديسمبر2002.
5-الأمر 01/01الصادر في 01/02/11المعدل والمتمم لقانون90/10المتعلق بالنقد والقرض.
6-الأمر 94/74 الصادر في 94/11/29المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.
7- مجلة المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، العدد 185 ، سنة 1996 ، ص 53 .
8-www.islamfin.go-forum.net/montada-f28/topic-t734.htm.
9-www.bis.org/publ/bcbs.pdf